

الفلاحة الجزائرية بين التبعية والإكتفاء الذاتي

نسمن فطيمة
جامعة مستغانم / الجزائر
yassaminefati@yahoo.fr

Algerian agriculture between dependency and self-sufficiency

Nasmen Fatima
Mostaganem University/ Algeria.

Received: 2017

Accepted: 2017

Published: 2017

ملخص:

يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مكانة بارزة ضمن الأولويات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد، بتطوير صادراته خارج المحروقات، واضفاء مرونة لمواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن الاختلالات المتتالية للنظام المالي الدولي ويهدف هذا البحث إلى معرفة الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة الوطنية من اجل تهيئة الظروف المناسبة لتشجيع وترقية القطاع الفلاحي، بغاية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاكتفاء الذاتي، التبعية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، الفجوة الغذائية، الفلاحة.

رموز JEL: Q17, O13, Q18

Abstract:

The agricultural sector in Algeria occupies a prominent place in the national priorities for achieving food security and diversifying the economy by developing its exports outside hydrocarbons and providing flexibility to cope with the external shocks caused by the successive imbalances of the international financial system

The aim of this research is to know the measures and measures taken by the national government to create the conditions for the promotion and promotion of the agricultural sector in order to achieve self-sufficiency and economic independence.

Keywords: agriculture, economic dependency, economic development, food gap, self-sufficiency

(JEL) Classification : Q17, O13, Q18

تمهيد :

تعد الفلاحة أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها بالجزائر، لما تملكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الفلاحية، وتنويع صادراتها خارج المحروقات، وفي ظل الازمات الاقتصادية الاخيرة أولى لهذا القطاع والعصب الحساس اهتماما أكبر للتقليص من الفجوة الغذائية ورفع معدلات الانتاج وتنمية القطاع الفلاحي

وفي ظل هذا المبدأ يمكن ان نطرح اشكالية بحثنا هذا كما يلي:

هل الفلاحة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ومواجهة الاضطرابات الدولية للسوق الفلاحية ؟

من خلال هذا التساؤل تبرز للأفق مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ما هي السياسات المنهجية لترقية الفلاحة في الجزائر ؟
- ما واقع وآفاق الانتاج الفلاحي في الجزائر ؟
- ما هي المعوقات والمشاكل المترصدة بالقطاع الفلاحي في الجزائر ؟

فرضيات البحث:

نبني دراستنا هذه على جملة من الفرضيات هي:

- بناءا على الخصائص الموردية التي تتمتع بها يمكن للفلاحة الجزائرية تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي
- وجود امكانيات وفرص غير مستغلة لتحقيق تنمية فلاحية مستدامة من اجل ضمان استقلال اقتصادي للدولة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على القطاع الفلاحي في الجزائر وطرح بعض الحلول من اجل تدارك السلبيات لتحقيق الامن

الغذائي

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تشخيص وضعية الانتاج الفلاحي بالجزائر، والبحث عن سبل الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية

حدود البحث:

تبدأ حدود البحث من مطلع تسعينات القرن الماضي إلى غاية منتصف العقد الثاني من هذا القرن، وهذا على اعتبار وُلوج الجزائر إلى مرحلة انتقالية وتحولها من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي، أين فُتح المجال أمام القطاع الخاص في جميع المجالات، إلى جانب الاعتماد على اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية والتي كان لهم الدور في التأثير على القطاع الفلاحي

المنهج المتبع:

للإلمام بجوانب هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عند التطرق الى تحليل واقع الفلاحة في الجزائر، إلى جانب المنهج التاريخي في تتبع تطور الظاهرة عبر مراحل تاريخية محددة، لنصل إلى المنهج الاستشراقي من خلال الوقوف على آفاق تطور الانتاج مستقبلا.

تقسيمات البحث: سنتناول في هذه الورقة النقاط التالية:

أولا: السياسات المنهجية بالقطاع الفلاحي في الجزائر

ثانيا: واقع الفلاحة في الجزائر.

ثالثا: مشاكل ومعوقات الفلاحة في الجزائر

أولا - السياسات المنهجية بالقطاع الفلاحي في الجزائر

سطرت الحكومة الجزائرية عدّة برامج تنموية شملت القطاع الفلاحي، والتي ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي،

وفيما يلي نستعرض أهم تلك البرامج والمخططات التنموية

1-1- مخطط الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

إن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 524 مليار دج، وجّه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم

المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية والهياكل القاعدية، دعم التنمية المحلية والبشرية، إلى جانب الاجراءات

الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية، والجدول الموالي يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي

الجدول رقم (01) : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة : مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المبلغ	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية بشرية ومحلية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم القطاع الفلاحي و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.7	8.7
المجموع	213.1	178.3	113.9	20.5	525.8	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87

لقد تم برمجة 6312 مشروع خاص بعملية التنمية الفلاحية ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، كما أن القطاع الفلاحي قد استفاد من مبلغ 65.4 مليار دج، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بباقي القطاعات حيث لم تتجاوز حصته 12.4% من إجمالي حصص البرنامج، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج مستقل خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

1-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) :

بتحسن الوضعية المالية بالجزائر وبعد إنجاح البرنامج السابق، تمّ برمجة برنامجا آخر تكميليا داعما للنمو الاقتصادي قد قدرّ المبلغ المخصص له بـ 4202.7 مليار دج، شملت فيه جميع القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي وهذا حسب ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (02) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (الوحدة : مليار دج)

البرنامج	المبلغ	النسبة (%)
1- تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5 %
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
- برامج البلدية للتنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز	192.5	
- باقي القطاعات	311.5	
2- تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5 %
- قطاع الاشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8 %
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
4- تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8 %
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الادارات العمومية	88.6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
5- تطوير تكنولوجيات الاعلام والاتصال	50	1.2 %
المجموع	4202.7	100 %

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، بوابة الوزير الأول، ص2 على الموقع-www.premier

minstre.gov.dz/arabe/media/pdf/texter_essentiels/progpilar/progeroissance.pdf

بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، قد خصص مبلغ 312 مليار دج للقطاع الفلاحي، بنسبة 92.52% من ضمن

برنامج دعم التنمية الاقتصادية البرنامج، وهذا ما يعكس الاهتمام الذي توليه السلطات الحكومية لهذا القطاع، وقد وجهت هذه المخصصات لـ :

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والارشاد
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، ولاسيما في الهضاب العليا والمناطق الجبلية

- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية، وترقية الصادرات الفلاحية
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي
- وضع برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب للمحافظة على الوسط الطبيعي ومحاربة التصحر
- عصنة ومكننة القطاع الفلاحي
- استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز

1-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) :

يعرف أيضا ببرنامج الاستثمارات العمومية أو برنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي وهو أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال ولم يتم تخصيصه من أي دولة سائرة في طريق النمو حتى الآن باعتبار أن الجزائر انتهزت ارتفاع مداخيل المحروقات وتسييرها الجيد لها إضافة إلى تحكمها في معدلات التضخم والتي تراوحت ما بين 3% و 4% لتحقيق معدل نمو مرتفع نسبيا ما بين 4% و 5% سنويا رغم الأزمة المالية العالمية التي شهدتها آنذاك، وكان فحوى البرنامج حسب الجدول المبين أدناه

الجدول رقم (03): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) (الوحدة (مليار دج)

البرنامج	المبلغ	النسبة (%)
• برامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي والتكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الادارة العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
• برامج تطوير هياكل البنى التحتية	8400	38.52
- قطاع الاشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
• برامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.06
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: بيان مجلس الوزراء بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014

تمّ رصد 1000 مليار دج من البرنامج لدعم التنمية الفلاحية والريفية قصد تجسيد مختلف المخططات الموجهة سواء للمستثمرين العموميين أو الخواص وتعزيز منظومة الأمن الغذائي، وتحسين نسبة النمو في الانتاج الزراعي المتوسط لإرساء اقتصاد فلاحى حقيقى بكل جوانبه بالحد من التبعية و تقليص الفجوة الغذائية والرفع من القدرات المادية للإنتاج في المستثمرة الإنتاجية الفلاحية

1-4 البرنامج الخماسي (2015-2019) :

إن المسعى الذي تم اعتماده في اطار البرنامج الخماسي 2015-2019، يتطلب تدعيم وتكييف الاطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير الشعب للتصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي¹ :

- **المحور الاول :** المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الانتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وتأمين المنتجات الفلاحية والغابية

- **المحور الثاني :** مواصلة جهود تكييف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، والتسيير العقلاني وتوفير أحسن لعوامل ووسائل الانتاج، مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية

- **المحور الثالث :** تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات، وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات الشبهية وشبه الصحراوية، واطلاق برامج توسيع التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الاقليمية للإدارة

- **المحور الرابع :** تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الآفات والكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الانتاجية

- **المحور الخامس :** متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنه الإدارة الفلاحية، وإدارة الغابات والتكوين والبحث والارشاد ونشر التقدم التقني

ومن الاهداف المزمع تحقيقها من خلال هذا البرنامج ما يلي² :

- انتاج : 67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار، 10.2 مليون قنطار من التمور، 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار لتر من الحليب

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية

- تهيئة 13 غابة بمساحة اجمالية مقدرة بـ 172.000 هكتار تابعة لعشر ولايات، ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة اجمالية مقدرة بـ 413.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية

- إيلاء العناية لمناطق السد الاخضر بتشجير مساحة 55.000 هكتار

- تحقيق معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2015-2019 يقدر بـ 5%

- انشاء ما يقارب 1.500.000 منصب شغل دائم في القطاع الفلاحي

ثانيا - دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

تلعب الفلاحة دورا مهما في تحفيز ودعم التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في عملية الانتاج المحلي، وخلق واستحداث مناصب شغل بالإضافة الى تنويع الصادرات خارج المحروقات

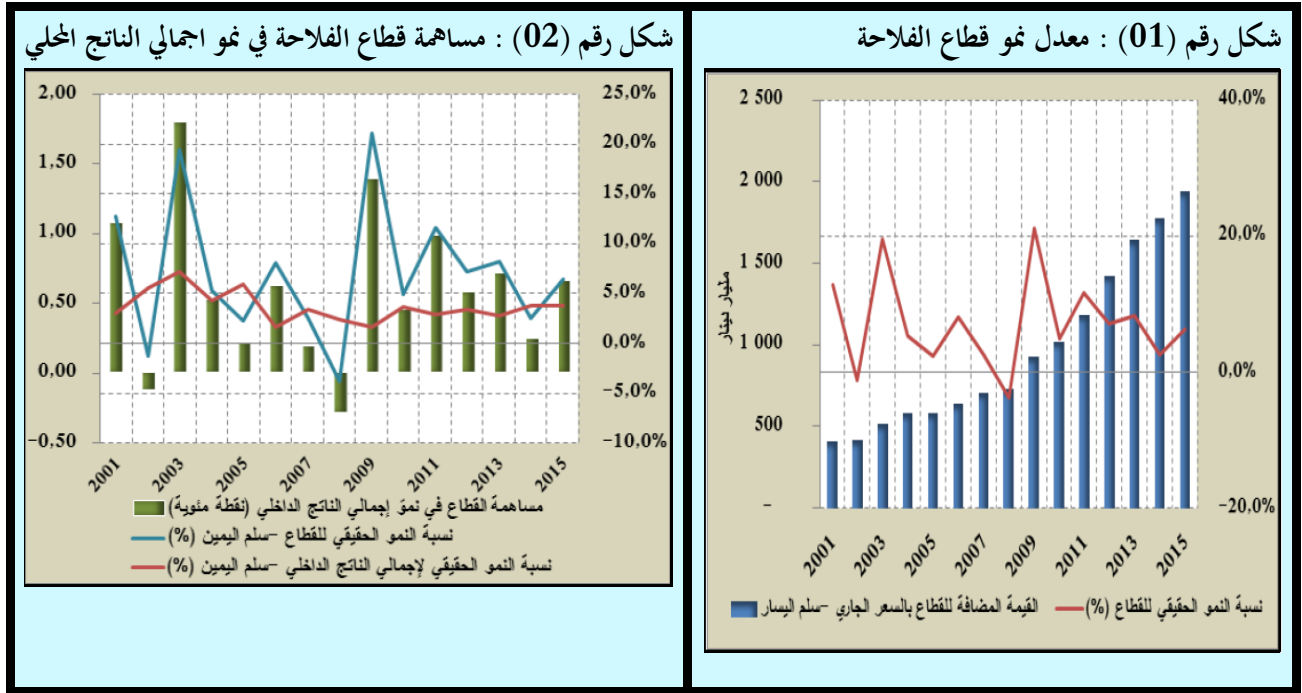
2-1- مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة

يحتل القطاع الفلاحي المرتبة الثانية من حيث خلق الثروات، حيث سمح الموسم الزراعي في سنة 2015 بتحقيق مستوى انتاج يفوق المستوى العالي المسجل في سنة 2013، تزايدت القيمة المضافة من حيث الحجم للقطاع الفلاحي بنسبة 6.4%، متقدمة بـ 3.9 نقطة مئوية لتبلغ 1936.4 مليار دينار، وتمثل 15.6% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، بمساهمة 17.5% في إجمالي الناتج الداخلي، و 23.6% في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني³، وهذا ما يبرزه الجدول والاشكال التالية :

الجدول رقم (04) : مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة الوحدة مليار دج

2015	2014	2013	2012	2011	
16591.9	17242.5	16650.2	16208.7	14588.5	اجمالي الناتج المحلي
3134.3	4657.8	4968.0	5536.4	5242.5	المحروقات
1936.4	1771.5	1640.0	1421.7	1183.2	الفلاحة
900.9	838.5	771.8	728.6	663.8	الصناعة
1908.1	1794.0	1627.4	1491.2	1333.3	ETP
4549.9	4195.2	3849.6	3305.1	2933.2	خدمات خارج الادارة العمومية
2853.7	2743.4	2551.2	2648.1	2378	خدمات الادارة العمومية

المصدر : التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016 ص 154



المصدر : التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016 ص 31

وقد شهدت مستويات الانتاج للمنتوجات الفلاحية ارتفاعا في معدلات نموها بصفة ملحوظة لتتراوح ما بين 0.9% (الصوف) و 53.1% (زيت الزيتون)، بعد سنتين من الانكماش، وفي ذات الصدد سجل انتاج الحبوب ارتفاعا جديدا بنسبة 9.4% مقارنة بالسنة الماضية، لكن يبقى مستواه أدنى بـ 25.3% مقارنة بمستوى سنة 2013، و 38.7% مقارنة بالمحصول المسجل في سنة 2009 (6.12 مليون طن)، هذا وعرف انتاج الحملات الانتاجية للحبوب نموا معتبرا سيما القمح الصلب واللين (9.5% و 7.6%) وكذا الشعير (9.7%) والشوفان (20.5%)

كما استمر النمو المتسارع لإنتاج التربية الحيوانية (لحوم وحليب)، بينما تواصل الاتجاه التصاعدي للإنتاج البستاني بوتيرة بسيطة بلغت 1.4% ليصل الانتاج إلى 12.5 مليون طن في 2015 مقابل 3.6% خلال السنة السابقة، ويُفسّر هذا الاداء الضعيف نسبيا بتراجع انتاج البطاطا للسنة الثانية على التوالي (2.9% إلى 4.5 مليون طن)

كما عرف انتاج الطماطم ارتفاع للسنة الرابعة على التوالي بمعدل نمو 20% سنة 2015، ليصل إلى 1.3 مليون طن، وسجل انتاج الاشجار المثمرة ارتفاعا محسوسا بمعدلات تتراوح بين 5.6% (الحمضيات) و 35.4% (الزيتون)، بعد موسمين سيئين سنتي 2013 و 2014، بينما وصل انتاج التمور الى مستوى قياسي ما يقارب 1 مليون طن بمعدل نمو 6%. في حين يتابع نمو الانتاج الحيواني وتيرة تصاعدية عالية، حيث ارتفع انتاج اللحوم الحمراء بنسبة 8.1% مقابل 4.1% في السنة السابقة، وارتفع انتاج الدواجن بنسبة 9%، كما استمر نمو كل من انتاج وجمع الحليب بـ 5.8% و 4.2% سنتي 2014، 2015.⁴

2-2- مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل :

سمح القطاع الفلاحي بخلق عدد مناصب شغل معتبرة سنويا ضمن باقي القطاعات وهذا حسب الاحصائيات المشار إليها في

الجدول التالي :

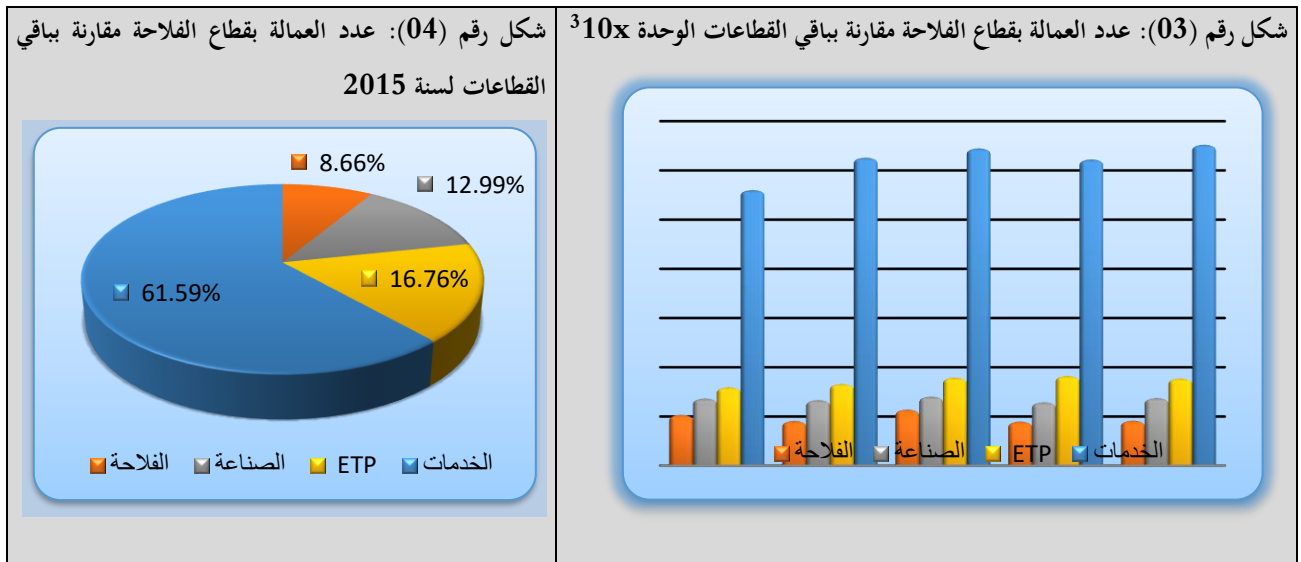
جدول رقم (05) : عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي الوحدة : 10^3

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي التشغيل	9599	10170	10788	10239	10594
التشغيل بقطاع الفلاحة	1034	912	1141	899	917
نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي	10.77%	8.96%	10.57%	8.78%	8.65%
التشغيل بقطاع الصناعة	1367	1335	1407	1290	1377
التشغيل بقطاع ETP	1595	1663	1791	1826	1776
التشغيل بقطاع الخدمات	5603	6260	6449	6224	6524

المصدر : التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص158

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أنّ معدّل التشغيل بالقطاع الفلاحي بقي مستقرا نوعا ما خلال السنوات الماضية تراوح بين 8%

و 10%، لكنه يبقى ضئيلا جدًا مقارنة بباقي القطاعات، حيث يأتي بالمرتبة الاخيرة بعدهم، حسب ما يوضحه الشكليين التاليين :



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (05)

قدرت نسبة العمالة بالقطاع الفلاحي لسنة 2015 بـ 8.66% من إجمالي التشغيل، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بقطاع الخدمات ذو المرتبة الأولى في امتصاص عدد العمال، الذي استحوذ على 61.59% بمختلف مجالاته بما فيها النقل، الاتصالات والتجارة، ثم قطاع الأشغال العمومية 16.76%، إلى قطاع الصناعة 12.99%، ويعود سبب استيعاب قطاع الفلاحة للنسبة المتواضعة من حجم العمالة في الاقتصاد الوطني إلى مجموعة من الأسباب وأهمها:

- إنّ الريف الجزائري والذي يعتمد في الأساس على الزراعة كنشاط أساسي ما يزال يمثّل حوالي 29.27% من إجمالي السكان وفقاً لآخر إحصائيات السكان للبنك الدولي لسنة 2015
- إنّ نسبة كبيرة من المشتغلين في القطاع الزراعي هم من العاملين بدون أجر (أصحاب الأراضي ودويهم) وبالذات من النساء، الأمر الذي يعكس انخفاض عدد العاملين فيه ومن ثمّ نسبتهم إلى إجمالي التشغيل
- تتسم القوى العاملة في الجزائر بتدني مستوى مهاراتها وضعف تأهيلها
- انخفاض الدعم الموجه إلى القطاع الفلاحي ببرنامج توطيد النمو (2010-2014) مقارنة بباقي القطاعات وبمختلف البرامج التنموية، حيث رصد للقطاع الفلاحي نسبة 4.71% من إجمالي مخصصات ذاك البرنامج
- فتح مشاريع دعم وتشغيل الشباب لتصبّ في مجملها في قطاعات النقل والخدمات والصناعة، ما أضعف من جلب اليد العاملة للنشاط الفلاحي، لينجرّ عنه لجوء بعض أصحاب المزارع إلى الاستعانة باليد الأجنبية غير الشرعية
- تفضيل العمل بقطاعات مدرة للربح السريع كالخدمات بدلاً من الأشغال الشاقة

2-3- مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات خارج المحروقات

تسمح المنتجات الفلاحية بتويع صادراتها خارج المحروقات، لكنها تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بحجم وارداتها، ففي سنة 2015 وبالرغم من الانتاج الموسع للمنتجات الفلاحية، فهي تبقى ضئيلة بالنظر إلى الاحتياجات، حيث استلزم استيراد ما يقارب 8946 مليون دولار، وتحتل الواردات من المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة بحصة قدرها تقريبا 17% من إجمالي الواردات، وقد انخفضت بـ 1.6 مليار دولار سنة 2015 ويرجع ذلك الانخفاض الذي يفسّر 22.8% من تراجع إجمالي الواردات من السلع أساسا إلى انخفاض واردات مسحوق الحليب (-874 مليون دولار)⁵ والجدول والشكلين المواليين يبينون تطور صادرات و واردات المنتجات الفلاحية

جدول رقم (06) : هيكل الواردات والصادرات من السلع والتجهيزات حسب المنتجات / الوحدة : مليون دولار امريكي

	2015	2014	2013	2012	2011		
المواد الغذائية	238	323	404	315	355	صادرات	
	8946	10550	9013	8483	9261	واردات	
الطاقة	33081	58362	63663	70584	71661	صادرات	
	2247	2720	4139	4659	1094	واردات	
المواد الأولية	107	110	109	168	161	صادرات	

1489	1812	1732	1729	1676	واردات	
1111	1173	492	618	660	صادرات	المواد نصف المصنعة
11482	12301	10642	9994	10047	واردات	
0	1	0	0	0	صادرات	التجهيزات الفلاحية
639	629	477	310	364	واردات	
18	16	29	32	35	صادرات	التجهيزات الصناعية
16369	18115	15233	12793	15091	واردات	
11	11	16	19	16	صادرات	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
8243	9894	10539	9400	6890	واردات	
0	0	0	0	0	صادرات	أخرى
2672	2998	2686	3682	1986	واردات	

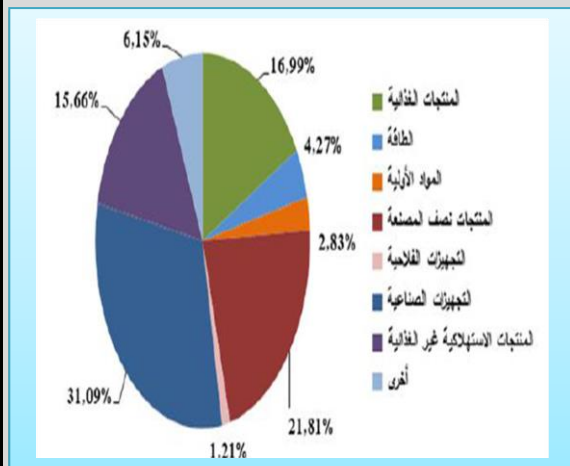
المصدر : التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص 170

جدول رقم (07) : نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات خارج المحروقات / الوحدة : مليون دولار امريكي

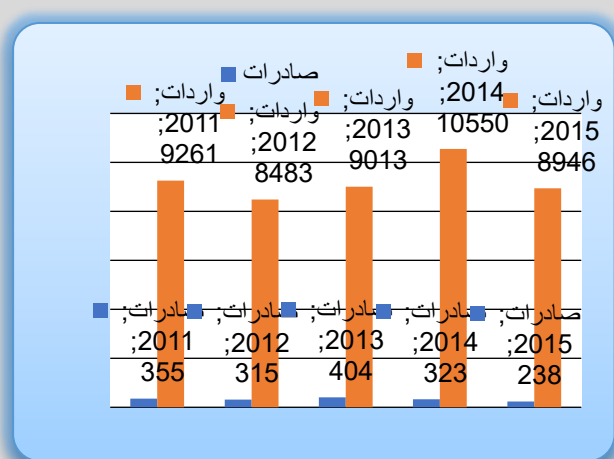
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات المواد الغذائية	355	315	404	323	238
صادرات خارج المحروقات	1227	1152	1050	1634	1485
النسبة المئوية	%28.93	%27.34	%38.47	%19.76	%16.02

المصدر : التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص 170

شكل رقم (06) : هيكل الواردات من السلع حسب المنتجات لسنة 2015



شكل رقم (05) : تطور صادرات وواردات المواد الغذائية الوحدة : مليون دولار امريكي



المصدر : بناء على معطيات الجدولين رقم (06) و (07)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم صادرات المنتجات الفلاحية منها المواد الغذائية تحتل المرتبة الثانية بعد المواد نصف المصنعة ضمن الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغت أقصاها 38.47% سنة 2013، وهذا ما يبين أهمية هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكنها تبقى ضعيفة أمام وارداتها وهذا ما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية لعدم الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وما يزيد من حدة التبعية هو تركيز الصادرات والواردات لمنطقة جغرافية واحدة والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي، فقد بلغت الواردات الفلاحية من الاتحاد الأوروبي سنة 2015 نحو 57.95% من إجمالي الواردات من باقي دول العالم، بينما بلغت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 5.01%⁶، وهذا يؤثر سلبا على عائداتنا البترولية التي تتم بعملة الدولار بينما معظم الواردات إلى الجزائر هي بعملة الأورو، مما يزيد ضغوطا على الاحتياطي من العملة الصعبة

ثالثا - مشاكل ومعوقات الفلاحة في الجزائر :

تعد الفلاحة من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية لمختلف المعوقات والمشاكل التي تواجهها، بحكم ما تنطوي عليه من سمات وخصائص تتمثل في الضعف التقني والاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، أو بحكم ما يحيط بها ويؤثر عليها من عوامل ومتغيرات تكون عرضة لها باستمرار، وتخرج في معظمها عن نطاق التحكم المسبق والتوجيه المباشر⁷

ومن بين المشاكل والمعوقات التي تتعرض لها الفلاحة الجزائرية نذكر منها ما يلي :

3-1- مشاكل ومعوقات طبيعية :

وتتصل بالخصوصية المناخية والجغرافية اللتين تحددان المناطق الفلاحية وتوزيعها حسب طبيعة الانتاج الزراعي التي توفره مناطق التل والسهوب ووحدات الجنوب بالجزائر⁸، ويمكن شمل المعوقات الطبيعية في :

- **مشكل العقار الفلاحي** : تعتبر الموارد الأرضية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية سواء بمفهومها التقليدي أو المستدامة، غير أن الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر تبقى محدودة جدا، فهي لا تتعدى 18% من إجمالي مساحة الأراضي حسب ما يبينه الجدول التالي :

الجدول (08) : نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي مساحة الأراضي

	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي مساحة الأراضي	17.38 %	17.38 %	17.40 %	17.40 %	17.40 %
نسبة الأراضي القابلة للزراعة من إجمالي مساحة الأراضي	3.15 %	3.15 %	3.15 %	3.14 %	3.14 %
نسبة أراضي المحاصيل الدائمة من مساحة إجمالي الأراضي	0.39 %	0.39 %	0.39 %	0.41 %	0.41 %
معدل الأراضي القابلة للزراعة لكل شخص	0.20	0.20	0.20	0.19	0.19

المصدر : البنك الدولي على الموقع <http://www.banquemonddiale.org>

تقدر مساحة الاراضي الزراعية بـ 42.4 مليون هكتار والتي تمثل 17.40% من المساحة الاجمالية للأراضي عبر الوطن، وهي نسبة ضئيلة جدا ويرجع ذلك لنقص استصلاح الاراضي وارتفاع التوسع العمراني على حساب المساحات الزراعية، اضافة الى الطابع الصحراوي الغالب على مساحة الدولة الممتد عبر 800 كلم من الشمال الى الجنوب، وعبر 1600 كلم من الشرق الى الغرب، وتمركز النشاطات الزراعية في بعض الوديان والواحات المزروعة ببساتين النخيل.

كما أن نسبة اراضي المحاصيل الدائمة والتي تشمل أراضي الكروم الاشجار المثمرة بما في ذلك المروج الطبيعية، فإن نسبتها لا تتعدى 0.41% من اجمالي مساحة الاراضي، وبذلك معدل الاراضي القابلة للزراعة لكل فرد ضئيل جدا أين يقدر بـ 0.19، وهو ما يعكس المشكل الكمي والنوعي للأراضي الزراعية

- مشكل الموارد المائية : بحكم طبيعة المناخ السائد بالجزائر، فهناك ندرة بالمياه ما يشكل عائقا بالنسبة للإنتاج الفلاحي، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ربيها على الامطار وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها، من حيث الكمية والكثافة وكذا مدة الهطول، اضافة الى عدم انتظام توزيعها من منطقة لأخرى، ما استدعى بناء السدود واقامة مشاريع لتحلية مياه البحر خاصة بالمناطق الغربية والوسط للبلاد، و التي تعاني أكثر من ظاهرة الجفاف مقارنة مع المنطقة الشرقية، وبالرغم من ذلك تبقى نسبة الاراضي الزراعية المروية من اجمالي الاراضي الزراعية ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 2.77%، وهذا ما يبينه الجدول الموالي

الجدول (09) : نسبة الاراضي الزراعية المروية خلال الفترة (2011-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	
% 2.77	% 2.77	% 2.63	% 2.52	% 2.38	نسبة الاراضي الزراعية المروية من اجمالي الاراضي الزراعية

المصدر : البنك الدولي على الموقع <http://www.banquemondiale.org>

وبالتالي فإن ندرة المياه تشكل عائقا امام الانتاج الفلاحي، الى جانب التعرية المائية للتربة والتلوث ومشكل ملوحة المياه، ما يستدعي وضع السلطات والمنتجين امام تحدي توفير المياه لتروية الاراضي الزراعية

3-2- مشاكل ومعوقات تكنولوجية:

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من نقص استخدام المعدات والآلات ذات تكنولوجيا متطورة، وهو ما يؤثر بذلك في تحديد معدل الانتاج والانتاجية، ومن ضمن المعوقات التكنولوجية نقص في مستلزمات الانتاج ومشاكل البحث والارشاد الفلاحي

- مستلزمات الانتاج : يستخدم الانتاج الفلاحي الحالي كميات قليلة من الاسمدة الكيماوية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلا على أنها أجهزة تقليدية، إلى جانب أنها غير كافية فمن أبرز مكينات العتاد الفلاحي الجرارات والحصادات والتي قدر سنة

2015 بحصاد واحد لكل 400 هكتار وجرار واحد لكل 100 هكتار⁹، على الرغم من انتاج حوالي 2500 جرار بمركب الجرارات بقسنطينة¹⁰، والتي تبقى مكدسة في غياب برنامج واضح لبيعها وذلك بسبب اسعارها المرتفعة مقارنة بنفس الجرارات المستوردة من الخارج، ويعود سبب هذا الغلاء إلى الحقوق الجمركية المرتفعة والتي تختلف عن تلك المطبقة في الانتاج الاجنبي، إذ تطبق على الانتاج الاجنبي حقوق جمركية منخفضة مقارنة بالانتاج الوطني، باعتبار أنه منتج نهائي مقارنة بالآخر الذي يصنف ضمن المنتجات نصف المصنعة المستعملة في الانتاج، ومن جهة أخرى وجود سوء الاستخدام ومشاكل الصيانة مما يساهم في رفع كلفة الانتاج، وبالتالي عدم توفر مستلزمات الانتاج بالكم والكيف المناسبين يحدّ من إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

- الارشاد والبحث الفلاحي : إن مراكز البحث والارشاد الفلاحي تعمل على تحديد الاساليب الملائمة للتعامل مع المشاكل التي يواجهها الفلاح قصد تحسين الانتاجية والنوعية بالاعتماد على تقنيات فلاحية حديثة¹¹، ويفتقر القطاع الفلاحي بالجزائر الى حلقة وصل بين مراكز البحوث والارشاد الفلاحي وبين المنتجين الفلاحين، كما يعاني الارشاد الفلاحي تبعات عدم وجود صلة قوية وفعالة بين الجهاز الارشادي من ناحية، واجهزة البحث العلمي الفلاحي سواء في وزارة الفلاحة او معاهد ومراكز الفلاحة من جهة اخرى، اضافة الى مشكل ضعف التمويل الفلاحي

3-3- مشاكل ومعوقات الموارد البشرية:

يعاني القطاع الفلاحي من مشكلة هدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الفلاحية، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى، مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما ان هذا القطاع غير مغري مقارنة بباقي القطاعات من حيث توفير الخدمات والحوافز، كما ان اليد العاملة في هذا المجال لا تزال تفتقر إلى امكانية الحصول على فرص التعليم والتدريب الفني والفلاحي، وغياب البرامج التدريبية، وانتشار الامية وانخفاض المستوى التعليمي، مما يؤثر سلبا على مستوى الانتاجية

- نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية فإن المشاريع الاستثمارية الفلاحية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية في الانتاج

- ضعف البرامج التدريبية: لا تحفى على المتخصصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة بمجال القطاع الفلاحي تبقى ناقصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة

- وانتشار الامية وانخفاض المستوى التعليمي: يبقى مستوى التعليم عند الفلاحين خاصة لدى سكان الارياف محدود جدا، ما يؤدي الى عرقلة مساعي التنمية لهذا القطاع

3-4- مشاكل ومعوقات عامة:

- **غياب التسويق :** يعاني القطاع الفلاحي من نقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية، ودراسة الاسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات الفلاحين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير

- **غياب التكامل الفلاحي-الصناعي :** تخضع العديد من المنتجات الفلاحية إلى عمليات التصنيع قبل وصولها إلى المستهلك، وعليه تكمن أهمية وجود علاقة قوية بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، فكما تساهم المنتجات الفلاحية في توفير المستخدمات الوسيطة التي يتطلبها معدل زيادة التصنيع، وذلك باعتماد الصناعة على المواد الأولية الفلاحية خصوصا في مراحلها الأولى، فأیضا يساهم القطاع الصناعي في مدّ وتزويد القطاع الفلاحي بالأجهزة والآلات الفلاحية لتحسين الأداء وتطوير الانتاج الفلاحي، وبذلك فإنه من غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي بنجاح إلا إذا كان هناك تطورا مائثلا أو بمعدلات أكثر ارتفاعا للقطاع الفلاحي¹².

- **التطورات السياسية والاقتصادية:** إن التنمية الفلاحية خاصة والاقتصادية عامة لا تتماشى بمعزل عن الاعتبارات السياسية، حيث أن تحديد اهداف التنمية غالبا ما تسطرها القيادة السياسية، بتوجيهاتها الإصلاحية وتعديلاتها الهيكلية، وذلك لتجنب الاختلالات الاقتصادية من المديونية وتسريب رؤوس الاموال الى الخارج إضافة إلى تخفيف الاعباء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كم ان توفر المناخ السياسي والأمني والاقتصادي الملائم يساعد في جلب وتدفق رؤوس الاموال إلى الداخل لزيادة الاستثمارات الفلاحية

الخلاصة:

إن انتهاز الجزائر لسياسات تنمية شملت جميع القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، يبرز رغبة الحكومة في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة للخروج من الازمات الاقتصادية والتقليل من التبعية الغذائية التي يعاني منها، اضافة إلى المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات ومحاولة تحقيق الامن الغذائي، وذلك من خلال تسطيحها وتجهيزها لمخططات تنمية فلاحية، غير ان النتائج جاءت ضئيلة جدا، مع استفحال التبعية للخارج واتساع الفجوة الغذائية وهذا راجع ل :

- عدم تناسب السياسة الكينزية التي وضعت على اساسها البرامج التنموية مع الوضع الاقتصادي الجزائري لعدم مرونة الجهاز الانتاجي، والمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع
- تراجع أداء قطاع الزراعة، أهمها التباطؤ النسبي في استصلاح الأراضي الزراعية، واستمرار تراجع الإنتاج، إلى جانب تدهور الأراضي الزراعية بفعل عوامل الانجراف واستنزاف التربة والتوسع العمراني وضعف البحوث في مجال الزراعة.
- ارتباط معدل التشغيل في القطاع الفلاحي بالظروف المناخية ومرونة الانتاج، ما استدعى انجذاب اليد العاملة أكثر نحو باقي القطاعات

التوصيات:

لتحقيق أهداف التنمية الفلاحية وإزالة المعوقات والمشاكل التي تعرقل مسارها، والخروج من التبعية الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي يجب العمل على:

- اعداد برامج تنمية خاصة بالقطاع الفلاحي تهدف إلى دعم النمو المستدام للقطاع وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر عن طريق ضمان الامن المائي مما يحد من التأثيرات السلبية للظروف المناخية على القطاع
- الاهتمام بالبنية التحتية للقطاع بفتح الطرق لتسويق المنتجات، انشاء مراكز التوزيع والبيع، بناء السدود وشبكات الري وغيرها
- العمل على تنويع مصادر التمويل المالي للقطاع الفلاحي وفتح المجال أمام الاستثمار الخاص للتخفيف من عبء الانفاق الحكومي، وكذا جذب اليد العاملة المتخصصة
- اضافة الشفافية والمصادقية لإعداد وتنفيذ البرامج التنموية الموجهة لتمويل للقطاع الفلاحي
- عصنة هياكل القطاع الفلاحي لمجاراة التطور التكنولوجي
- ترقية الاستثمارات وتوسيع المساحات الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي خاصة في الجنوب
- الاهتمام بتدريب وتكوين الموارد البشرية، وتشجيع البحث العلمي الفلاحي وتسخير لخدمة الفلاحة
- إرساء دعائم لتفعيل التكامل العربي والشراكة المتوسطية في المجالات الاقتصادية خاصة الفلاحية لتبادل الخبرات

الاحالات والمراجع:

- ¹ - السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015، ص 04
- ² - السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، نفس المرجع، ص ص 05-08
- ³ - التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص 30
- ⁴ - التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص ص 31-33
- ⁵ - التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص ص 61-62
- ⁶ ANDI sur le site <http://www.andi.dz>
- ⁷ - جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: السياسات الزراعية العربية في عقد 90، التقرير الشامل، الخرطوم 2000، ص 172
- ⁸ - عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية الى الاصلاحات الليبرالية (1963-2002)، ص 03 على الموقع <https://insaniyat.revues.org>
- ⁹ - الجزائر تحدد زراعتها لتحقيق الأمن الغذائي، مقال لمحمد عبد الرحمن منشور بأسواق العرب بتاريخ 2017/04/18، على الموقع <http://www.asswak-alarab.com/archives/14091>
- ¹⁰ - مركب الجارات بقسنطينة، مقال منشور بجريدة النصر بتاريخ 2015/09/06 على الموقع <http://www.annasronline.com>
- ¹¹ - بهجت محمد أبو النصر: " دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية"، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، عمان، 14-16 أكتوبر 2003
- ¹² - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية 2000، ص 289